



من وزير النقل  
إلى  
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

**الموضوع :** الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب حلیم بوسمة.  
**المرجع :** مكتوبكم عدد ص-2026-26-3000-0000288 بتاريخ 9 فيفري 2026.  
**المصاحب :** - بطاقة رد.

تحية طيبة  
وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب  
بمجلس نواب الشعب عن دائرة رواد(2)، السيد حلیم بوسمة، أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ  
تتضمّن الإجابة عن الاستفسارات المطروحة.✍

والسلام

وزير النقل  
رشيد عامري

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب، السيد حليم بوسمة عن دائرة رواد (2).
فحوى السؤال	- حول استفسارات متّصلة بالنقل الجوي ومشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة.

رد وزارة النقل

جوابا على السؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة رواد (2)، السيد حليم بوسمة، حول استفسارات متّصلة بالنقل الجوي ومشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة، تجدر الإفادة بما يلي:

1- بالنسبة لمخطّط إنقاذ وإعادة هيكلة شركة الخطوط التونسية:

في إطار تطبيق القرار عدد (7) الصادر عن المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 31 جانفي 2025 حول مواصلة نشاط الشركة والذي نصّ على دعوة وزارة النقل إلى إعداد مخطّط إعادة الهيكلة وعرضه على أنظار مجلس وزاري في أجل أقصاه موفى شهر مارس، وحرصا على احترام الأجال والتعهدات إزاء سلطة الإشراف ومختلف مصالح الدولة، قامت شركة الخطوط التونسية بإحالة برنامج إعادة الهيكلة المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 27 مارس 2025 إلى مصالح الوزارة قصد تمكينها من توجيهه إلى مصالح رئاسة الحكومة في الأجال. وحيث وردت على شركة الخطوط التونسية ملاحظات هيكل رئاسة الحكومة ومختلف الوزارات بخصوص برنامج إعادة الهيكلة، فقد تمّ أخذها بعين الاعتبار عند إعداد النسخة الثانية من قبل الشركة.

وتبعاً لذلك، فقد دعت وزارة النقل شركة الخطوط التونسية للاستعانة بخبراء من ذوي الاختصاص في مجال إعادة الهيكلة ومرافقة شركات الطيران المدني قصد إعادة بلورة برنامج إعادة الهيكلة وفقا لرؤية متجدّدة تتناغم مع القوانين والتراتب الجاري بها العمل على المستوى الوطني والضغوطات المتزايدة على المالية العمومية وتمكّن في نفس الوقت من اقتراح التدابير والإجراءات العمليّة لمزيد حوكمة المؤسسة وتحسين نجاعة التصرف فيها استئناسا بأفضل الممارسات والمقاربات على المستوى الدولي، وهو ما شرعت المصالح المعنية بالشركة في تنفيذه عبر إعداد كراس الشروط قصد إعلان طلب عروض لاختيار الخبراء الذين سيتم تكليفهم بهذه المهمة.

## 2- بخصوص تعزيز الأسطول الجوّي:

تجدر الإشارة إلى أنّه وفي إطار خطة إعادة الهيكلة للفترة 2026-2030، قامت شركة الخطوط التونسية بطلب عروض دولي لاستئجار طويل المدى على مدى 6 سنوات (Dry Lease) لعدد (2) طائرات من طراز A320 بعنوان سنة 2026 على أن يتم استئجار عدد (4) طائرات متوسطة السّعة وعدد (2) طائرات كبيرة السّعة بين 2027 و2030.

## 3- بالنّسبة لتعزيز الرّحلات الجوية المباشرة من وإلى مطاري توزر وجربة:

لقد التّأمت عدّة جلسات بوزارة النقل، خصّصت لوضع برنامج عمل لتنشيط المطارات التونسية الداخلية بمشاركة كلّ الهياكل المعنية بالوزارة إضافة إلى كلّ من وزارة السياحة والصناعات التقليدية والجامعة التونسية لوكالات الأسفار، وسيتمّ الحرص بالتنسيق بين جميع الأطراف المتداخلة على وضع خطة عمل تشاركيّة تفضي إلى برنامج متكامل الأهداف، على المدى القريب والمتوسط، يمكّن من الانطلاق الفعلي في مزيد تنشيط المطارات الداخلية لبلادنا في مجالي النقل الجوّي للمسافرين والبضائع، وذلك في إطار مقارنة شاملة في المجالات الاقتصادية والسياحية والثقافية والتسويقية وغيرها، مع الأخذ بالإعتبار خصوصيات كل جهة ومقوماتها، خاصّة مع ما يتوفّر في هذه المحطات الجوية من مرافق وبنية تحتية ووسائل لوجستية، تمكّن من تأمين الرحلات في كنف الأمن والسّلامة.

- بالنّسبة لمطاري توزر- نفطة وطبرقة - عين دراهم الدوليين، فهي من ضمن المطارات الدّاخلية التي تسجّل حركة جوية ضئيلة، حيث بلغت حركة الطّائرات وحركة المسافرين خلال سنة 2025 على التّوالي 499 حركة طيران و32 ألف مسافرا، بمطار توزر - نفطة، فيما بلغت 127 حركة طيران و7 آلاف مسافرا بمطار طبرقة - عين دراهم، أي ما يعادل، بالنسبة للمطارين 0,8% و0,4% على التّوالي من حجم حركة الطائرات وحركة المسافرين على مستوى المطارات التابعة لديوان الطيران المدني والمطارات.

وبالرّغم من النشاط المحتشم للمطارين، يعمل ديوان الطيران المدني والمطارات على دعم الاستثمار في البنية التحتية وفي تجهيزات الملاحة الجوية والأمن والسلامة وفي المعدّات الكهربائيّة والتكليف للمحافظة على جاهزيّة العملياتيّة وجاهزيّة كلّ المرافق بهذه المطارات، فضلا على النّفقات التّسييرية العادية على مستوى الصّيانة والشّراءات والإدارة، إذ بلغت كلفة مشاريع الاستثمار خلال سنتي 2025-2026 بالنسبة لمطار توزر نفطة 3.6 مليون دينار و 18.5 مليون دينار لفترة المخطّط 2027-2030، أمّا بالنسبة لمطار طبرقة عين دراهم، فقد بلغت

على التوالي 7.4 مليون دينار و 2 مليون دينار، كما بلغت نفقات التسيير خلال سنة 2024 بالنسبة لمطار توزر نفطة 16.5 مليون دينار و 9.4 مليون دينار بالنسبة لمطار طبرقة عين دراهم. وبالتالي، يساهم ديوان الطيران المدني والمطارات عبر المحافظة على جاهزية المطارين المذكورين في جعل هاتين المنشأتين ذات مواصفات عالمية مؤهلة لاستقبال تقريبا كل أنواع الطائرات مع توفير المرافق والخدمات الضرورية للمسافرين والمستلزمين والحرفاء بمختلف أنواعهم وحاجياتهم.

وفي نفس الإطار، ينتهج الديوان سياسة تحفيزية على مستوى معاليم الطيران، حيث يتم:

- إعفاء الرحلات التجارية الدولية من معاليم الطيران المستوجبة والخاصة بالمطارات وخدمات الملاحة الجوية بالنسبة لمطارات: توزر نفطة الدولي-طبرقة عين دراهم الدولي-قفصة قصر الدولي-قابس مطماطة الدولي، (وهذا الخصوص، صدر الأمر عدد 5 لسنة 2024 المؤرخ في 5 جانفي 2024 يتعلق بالإعفاء من المعاليم الخاصة بالمطارات وخدمات الملاحة الجوية بمطار توزر نفطة الدولي ومطار طبرقة عين دراهم الدولي وبمطار قفصة قصر الدولي وبمطار قابس مطماطة الدولي).

- مشروع أمر يتعلق بتجديد إعفاء الرحلات التجارية الداخلية من معاليم الطيران المستوجبة والخاصة بالمطارات وخدمات الملاحة الجوية.

وفي سياق متصل، يجدر التأكيد أن تنشيط مطاري توزر نفطة وطبرقة عين دراهم وتنشيط المطارات الداخليّة ككل، هي مسألة استراتيجية، تهم كل الفاعلين المتداخلين في القطاع على غرار الإدارة العامة للطيران المدني ومجمع الخطوط التونسية والهيكل المعنية بوزارة السياحة ووزارة الصناعة ووزارة الثقافة وغيرها من الوزارات فضلا على الهيكل المشرفة على النزول ووكالات الأسفار وغيرهم من المهنيين، حيث وجب وضع تمثلي تسويقي للمطارات الداخلية عبر بلورة "خارطة طريق" مع كل الأطراف المتداخلة وتعزيز التفاعل بين جميع القطاعات المتداخلة لخلق خيارات سفر إضافية لاسيما عبر خلق ودعم التظاهرات الفنيّة والرياضية والترفيهية والثقافية والصحية والترويج لهذه الوجهات باعتماد مقاربة تراعي خصوصية كل جهة.

وفي هذا الإطار، انعقدت عدّة جلسات كما تمّت الإشارة إليه في السّؤال (3) مع كل الأطراف المتداخلة، لصياغة وثيقة "خارطة طريق تنشيط المطارات الداخليّة"، حيث تقرر إحداث لجنة اتصال في الغرض وعقد سلسلة من الاجتماعات على المستوى الجهوي بكلّ من ولايات صفاقس جندوبة وتوزر تحت إشراف السادة الولاة، وتتواصل هذه الاجتماعات، حيث انعقدت جلسة عمل بمدينة صفاقس بتاريخ 8 جانفي 2026 كما انعقدت جلسة بمدينة طبرقة يوم 13 جانفي 2026 وجلسة بمدينة توزر بتاريخ 5 فيفري 2026.

- بالنسبة لمطار جربة-جرجيس الدولي: يسجّل المطار حركة معتبرة ومتزايدة من سنة الى أخرى، حيث عالج المطار 16.777 حركة طائرات و2.3 مليون مسافرا خلال سنة 2025، مسجّلا بذلك تطوّرا إيجابيا بـ 2.7% و6.5% على التّوالي من حجم حركة الطّائرات وحركة المسافرين مقارنة بسنة 2024، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى التطوّر الإيجابي المعتبر على مستوى الحركة الدولية بـ 5.3% و8.1% على التّوالي من حجم حركة الطّائرات وحركة المسافرين مقارنة بسنة 2024.

وفيما يخص الاستثمارات في مطار جربة جرجيس، تبلغ كلفة المشاريع خلال الفترة 2025-2026 ما يناهز 63.4 مليون دينار فيما تبلغ الكلفة 14.2 مليون دينار بالنسبة للفترة 2027-2030، تهمّ أساسا مشاريع مجالات البنية التحتية والمعدّات والتجهيزات الخاصة بالأمن والسّلامة ومرافق الاستغلال وجودة الخدمات، فضلا على مجالات التحوّل الرقمي والتّنمية المستدامة.

#### 4- بخصوص مشاريع البنية التحتية الكبرى:

• مدى تقدّم المساعي لإيجاد ممّولين لإنجاز مشروع ميناء المياه العميقة بالنيضة:  
يعتبر مشروع ميناء المياه العميقة بالنيضة مشروعاً نموذجياً ضخماً بمواصفات متطابقة مع المعايير الدولية، وسيساهم في دفع الاقتصاد الوطني وتعزيز التبادل التجاري وسيوفّر 52 ألف موطن شغل.  
ويسجّل مشروع ميناء المياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنيضة حاليا مسارا متقدّما من جانب الإجراءات المتعلّقة بتصفية الحوزة العقارية وكذلك من حيث الإجراءات للتّسريع في الإنجاز بصفة مندمجة للمشروع على إثر قرار لجنة المشاريع الكبرى الصادر بتاريخ 15 جويلية 2025 والمتمثّل في "الإنطلاق في تحيين الدراسات الخاصة بالمشروع والقيام بإجراءات الإعلان عن طلب عروض مسبق بانتقاء بخصوص إنجاز ميناء المياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنيضة طبقا للمواصفات الدولية".  
ويتم حاليا التّسيق مع الأطراف المعنية للوقوف على الفرضية الأمثل والأنجع لإنجاز المشروع مع اتّخاذ الإجراءات المتعلّقة بالبحث عن التمويل في كنف احترام المبادئ والسيادة الوطنية.

• بخصوص إحداث مطار جديد خارج العاصمة، بالتّوازي مع إعادة هيكلة وتوسعة مطار تونس قرطاج الدولي:

- لقد انطلق ديوان الطيران المدني والمطارات في إعداد ملف مشروع توسعة المطار بطاقة استيعاب تقدر بـ 18.5 مليون مسافرا سنويا، مع إمكانية رفع هذه الطاقة في مراحل لاحقة وحسب تطوّر حركة المسافرين، ممّا سيمنّ الديوان من مواصلة استغلال مطار تونس قرطاج إلى ما بعد سنة 2050، علما وأنّ المدّة التعاقدية للزّمة مطار النيضة الحمامات تنتهي سنة 2047، ممّا يستدعي النّظر في إمكانية استعادته بعد انتهاء المدّة التعاقدية وربطه

بمطار تونس قرطاج الدولي عبر القطار السريع لتعزيز قدرات الديوان والمطارات على استيعاب تطوّر الحركة الجوية وتطور عدد المسافرين، وبالتالي فقد تمّ اقتراح التخلّي بصفة نهائية عن مشروع إنجاز مطار جديد في الوقت الحالي.

- وبالنسبة لمشروع توسعة مطار تونس قرطاج الدولي، فهو مرسّم ضمن ميزانية الاستثمار لديوان الطيران المدني والمطارات لسنة 2026، بكلفة تقديرية أولية (دراسات وأشغال وتجهيزات) بحوالي 3000 مليون دينار. ويهدف المشروع إلى الرّفْع من طاقة استيعاب المطار من 5 مليون مسافرا في السنة إلى حدود 18,5 مليون مسافر في السنة مع موقّي سنة 2031.

#### • مكوّنات المشروع:

- بناء وتجهيز محطة جوية جديدة بطاقة استيعاب تقدّر بـ 11 مليون مسافرا سنويا؛
- إعادة تهيئة وتوسعة جزئية وتجهيز المحطة الحالية للرفع من طاقة استيعابها إلى حدود 7 مليون مسافرا سنويا؛
- بناء وتجهيز مبنى فتي وبرج مراقبة جديدين؛
- بناء وحدة جديدة لحماية ومقاومة الحرائق؛
- بناء وتجهيز قاعات شرفية ومحافضة شرطة جديدين؛
- بناء محطة جوية صغيرة لاستقبال الشخصيات المرموقة (SVIP)؛
- بناء وتجهيز محطة توليد كهربائية جديدة؛
- بناء وتجهيز محطة ضخّ وتخزين مياه جديدة لتغطية الحاجيات الجديدة؛
- تهيئة وتوسعة جزئية لمريض الطائرات؛
- إعادة تهيئة الجسر المحاذي للمحطة الحالية.